

سيف القضاء مسلط على أعناق ثلاثة صحافيين

LA DÉCLARATION DE DAMAS



منظمة مراسلون بلا حدود

سيف القضاء مسلط على أعناق ثلاثة صحافيين

في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2008، يرتقب صدور الحكم في القضية المرفوعة ضد 12 ناشطاً ديمقراطياً سورياً معرّضين لقضاء عقوبة في السجن تصل إلى عشرة أعوام بتهم "نشر أخبار كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة وتنال من هيبة الدولة" و"الانتساب إلى جمعية سرية بقصد قلب كيان الدولة"، و"إيقاظ النعرات العنصرية والمذهبية".

إن هؤلاء الأعضاء في المجلس الوطني لإعلان دمشق المتهمين محتجزون منذ كانون الأول/ديسمبر 2007 في سجن عدرا (شمال دمشق) باستثناء فداء الحوراني المعتقلة في سجن النساء في دوما. والواقع أنه لا أمل في خروجهم أحراراً في نهاية المحاكمة. فقد قضي مصيرهم منذ توقيفهم ذلك أن الدعاوى القضائية في سوريا ليست إلا إجراءات بسيطة يتخذها النظام ويستند جهازه الأمني إليها.

إن إعلان دمشق الذي وقّع عليه ممثلو المعارضة وشخصيات من المجتمع المدني في تشرين الأول/أكتوبر 2005 يدعو إلى التغيير القائم على الحرية السياسية، واحترام الأقليات الإثنية والدينية، وفصل السلطات، وحرية التعبير.

في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2007، اجتمع أكثر من 160 عضواً من المجلس الوطني لإعلان دمشق في العاصمة السورية لانتخاب الأمانة العامة وإعادة التأكيد على التزامهم في سبيل الإصلاح الديمقراطي بموجب "مسار سلمي وتقدمي". وها أن 12 منهم يواجهون القضاء اليوم. وقد افتتحت محاكمتهم في 30 تموز/يوليو 2008.

إن ثلاثة صحافيين مستقلين وناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان قابعون في قفص الاتهام أيضاً.

تعرّض علي عبدالله البالغ 58 سنة من العمر للتوقيف في 17 كانون الأول/ديسمبر 2007. وفي خلال الجلسة الأولى من محاكمته، بدا الوهن عليه كما ظهرت جلية آثار التعذيب الجسدي الذي

تعرّض له في السجن علماً بأنه يعاني فقدان السمع في الأذن اليسرى فيما لم يسمح له بعد باستشارة اختصاصي.

احتجز الصحفي المعاون لعدة منشورات تصدر باللغة العربية - السفير والحياة والعرب اليوم - فايز ساره البالغ 58 سنة من العمر في 3 كانون الثاني/يناير 2008 لمشاركته في المجلس الوطني لإعلان دمشق وتنديده على الفضائيات بموجة الاعتقالات التي استهدفت زملائه.

اعتقل الكاتب والصحافي البالغ 51 سنة من العمر أكرم البني في 12 كانون الأول/ديسمبر 2008 لدفاعه الشرس عن حقوق الإنسان وتنديده الدائم باستبداد النظام السوري في كتاباته المنشورة في مختلف الصحف الصادرة باللغة العربية.

((إننا نتعهد على العمل من أجل إنهاء
مرحلة الاستبداد، ونعلن استعدادنا لتقديم
التضحيات الضرورية من أجل ذلك، وبذل
كل ما يلزم لإقلاع عملية التغيير
الديمقراطي، وبناء سورية الحديثة وطناً
حراً لكل أبنائها، والحفاظ على حرية
شعبها، وحماية استقلالها الوطني))



فداء أكرم الحوراني



أكرم البني



أحمد طعمة



علي عبدالله



فايز سارة



جبر الشوفي



محمد درويش



مروان العش



رياض سيف



طلال أبو دان



وليد البني



ياسر العيتي

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

تتعرض سورية اليوم لظلم لم تشهدها من قبل ، نتيجة السياسات التي سلكها النظام ، وأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق على سلامتها الوطنية ومصير شعبها . وهي اليوم على مفترق طرق بحاجة إلى مراجعة ذاتها والإفادة من تجربتها التاريخية أكثر من أي وقت مضى . فاحتكار السلطة لكل شيء ، خلال أكثر من ثلاثين عاماً ، أسس نظاماً تسلطياً شمولياً فئوياً ، أدى إلى انعدام السياسة في المجتمع ، وخروج الناس من دائرة الاهتمام بالشأن العام ، مما أورت البلاد هذا الحجم من الدمار المتمثل بتهتك النسيج الاجتماعي الوطني للشعب السوري ، والانهيال الاقتصادي الذي يهدد البلاد ، والأزمات المتفاقمة من كل نوع . إلى جانب العزلة اللتقة التي وضع النظام البلا فيها ، نتيجة سياساته المدمرة والحامرة وقصيرة النظر على المستوى العربي والإقليمي وخاصة في لبنان ، التي بنيت على أسس استثنائية وليس على هدى المصالح الوطنية العليا .

كل ذلك ، وغيره كثير ، يتطلب تعبئة جميع طاقات سورية الوطن والشعب ، في مهمة تغيير إنقاذية ، تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية ، لتتمكن من تعزيز استقلالها ووحدتها ، ويتمكن شعبها من الإمساك بمقاليده الأمور في بلاده ولتشارك في إدارة شؤونها بحرية . إن التحولات المطلوبة تطال مختلف جوانب الحياة ، وتشمل الدولة والسلطة والمجتمع ، وتؤدي إلى تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج . وشعوراً من الموقعين بأن اللحظة الراهنة تتطلب موقفاً وطنياً شجاعاً ومسؤولاً ، يخرج البلاد من حالة الضعف والانتظار التي تسم ليللة السياسية الراهنة ، ويجنبها مخاطر تلوح بوضوح في الأفق . وإيماناً منهم بأن خطأ واضحاً ومتناسكاً جمع عليه قوى المجتمع المختلفة ، ويبرز أهداف التغيير الديمقراطي في هذه المرحلة ، يكتسب أهمية خاصة في إنجاز هذا التغيير على يد الشعب السوري ووفق إرادته ومصالحه ، ويساعد على تجنب الانتهازية والتطرف في العمل العام فقد اجتمعت إرادتهم بالتوافق على الأسس التالية :

إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي . ويجب أن يكون سلمياً ومرتجاً ومبنياً على التوافق ، وقائماً على الحوار والاعتراف بالآخر .

-نبذ الفكر الشمولي والقطع مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستئصالية ، تحت أي ذريعة كانت تاريخية أو واقعية ، ونبذ العنف في ممارسة العمل السياسي ، والعمل على منعه وتجنبه بأي شكل ومن أي طرف كان .
-الإسلام الذي هو دين الكثرية وعقيدتها فقصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب . تشكلت حضارتنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه ، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا ، ومن خلال الهدال والتسامح والتفاعل المشترك ، بعيداً عن التعصب والعنف والإقصاء . مع الحرص الشديد على احترام عقائد الكثرين وثقافتهم وخصوصيتهم أي كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية ، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة .

-ليس لأي حزب أو تيار حق الادعاء بدور استثنائي . وليس لأحد الحق في نبذ الآخر واضطهاده وسلبه حقه في الوجود والتعبير الحر والمشاركة في الوطن .

-اعتماد الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم والأسس ، يقوم على مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة ، من خلال انتخابات حرة ودورية ، تمكن الشعب من محاسبة السلطة وتغييرها .

-بناء دولة حديثة ، يقوم نظامها السياسي على عقد اجتماعي جديد . ينتج عنه دستور ديمقراطي عصري يجعل المواطنة معياراً للأداء ، ويعتمد التعددية وتداول السلطة سلمياً وسيادة القانون في دولة يتمتع جميع مواطنيها بذات الحقوق والواجبات ، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الإثنية أو الطائفة أو العشيرة ، ويمنع عودة الاستبداد بأشكال جديدة .

-التوجه إلى جميع مكونات الشعب السوري ، إلى جميع تياراته الفكرية وطبقاته الاجتماعية وأحزابه السياسية وفعالياته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، وإفساح المجال أمامها للتعبير عن رؤاها ومصالحها وتطلعاتها ، وتمكينها من المشاركة بحرية في عملية التغيير .

-ضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها ، والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية ، واحترام الدولة لتلك الحقوق ورعايتها ، في إطار الدستور وتحت سقف القانون .

-إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية . بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية ، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً . ولا بد من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرموها منها ، وتسوية هذا الملف كلياً .

-الالتزام بسلامة المتحد الوطني السوري الراهن وأمنه ووحدته ، ومعالجة مشكلاته من خلال الحوار ، والحفاظ على وحدة الوطن والشعب في كل الظروف . والالتزام بتحرير الأراضي المحتلة واستعادة الجولان إلى الوطن . وتمكين سورية من أداء دور عربي وإقليمي إيجابي فعال .

-إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة ، بوقف العمل بقانون الطوارئ ، وإلغاء الأحكام العرفية والحاكم الاستثنائية ، وجميع القوانين ذات العلاقة ، ومنها القانون / 49 / لعام 1980 ، وإطلاق سراح جميع السجناء

السياسيين ، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً وطوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاضطهاد السياسي، برد المظالم إلى أهلها وفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد .
-تعزيز قوة الجيش الوطني والحفاظ على روحه المهنية، وإبقائه خارج إطار الصراع السياسي واللعبة الديمقراطية ، وحصر مهمته في صيانة استقلال البلاد و الحفاظ على النظام الدستوري والدفاع عن الوطن والشعب .
-تحرير المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات وغرف التجارة والصناعة والزراعة من وصاية الدولة والهيمنة الحزبية والأمنية . وتوفير شروط العمل الحر لها كمنظمات مجتمع مدني .
-إطلاق الحريات العامة ، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب ، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع .
-ضمان حق العمل السياسي لجميع مكونات الشعب السوري على اختلاف الانتماءات الدينية والقومية والاجتماعية .
-التأكيد على انتماء سورية إلى لظومة العربية، وإقامة أوسع علاقات التعاون معها، وتوثيق الروابط الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي بالأمة إلى طريق التوحد. وتصحيح العلاقة مع لبنان، لتقوم على أسس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين.
-الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المجموعة الدولية على بناء نظام عالمي أكثر عدلاً، قائم على مبادئ السلام وتبادل المصالح، وعلى درء العدوان وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، والوقوف ضد جميع أشكال الإرهاب والعنف الموجه ضد المدنيين.

ويرى الموقعون على هذا الإعلان ، أن عملية التغيير قد بدأت ، بما هي فعل ضرورة لا تقبل التأجيل نظراً لحاجة البلاد إليها، وهي ليست موجّهة ضد أحد، بل تتطلب جهود الجميع . وهنا ندعو أبناء وطننا البعثيين وإخوتنا من أبناء مختلف الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية إلى المشاركة معنا وعدم التردد والحذر، لأن التغيير المنشود لصالح الجميع ولا يخشاه إلا المتورطون بالجرائم والفساد . ويمكن أن يتم تنظيمها وفق ما يلي :

1 فتح القنوات لحوار وطني شامل ومتكافئ بين جميع مكونات الشعب السوري وفئاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي كل المناطق وفق منطلقات قاعدية تتمثل في :

-ضرورة التغيير الجذري في البلاد ، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية .
-العمل على وقف حالة التدهور واحتمالات الإهيار والفوضى ، التي قد تجرّها على البلا عقلية التعصب والشأ والتطرف وممانعة التغيير الديمقراطي .
-رفض التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج، مع إدراكنا التام لحقيقة وموضوعية الارتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطورات السياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر، دون دفع البلاد إلى العزلة والمغامرة والمواقف غير المسؤولة. والحرص على استقلالها ووحدة أراضيها.

2.تشجيع المبادرات للعودة بالمجتمع إلى السياسة، وإعادة اهتمام الناس بالشأن العام، وتنشيط المجتمع المدني.

3 تشكيل اللجان والمجالس والمنتديات والهيئات المختلفة ، محلياً وعلى مستوى البلاد ، لتنظيم الحراك العام الثقافي والاجتماعي والسياسي واقتصادي ، ومساعدتها على لعب دور هام في إنهاض الوعي الوطني وتنقيح الاحتقانات ، وتوحيد الشعب وراء أهداف التغيير .

4لتوافق الوطني الشامل على برنامج مشترك ومستقل لقوى المعارضة، يرسم خطوات مرحلة التحول ، ومعالم سورية الديمقراطية في المستقبل .

5.تمهيد الطريق لعقد مؤتمر وطني ، يمكن أن تشارك فيه جميع القوى الطامحة إلى التغيير، بما فيها من يقبل بذلك من أهل النظام ، لإقامة النظام الوطني الديمقراطي بالاستناد إلى التوافقات الواردة في هذا الإعلان ، وعلى قاعدة ائتلاف وطني ديمقراطي واسع .

6.الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية، تضع دستوراً جديداً للبلاد، يقطع الطريق على المغامرين والمتطرفين. يكفل الفصل بين السلطات، ويضمن استقلال القضاء، ويحقق الاندماج الوطني بترسيخ مبدأ المواطنة.

7.إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة ، تنتج نظاماً وطنياً كامل الشرعية ، يحكم البلاد وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالة رأي الأكثرية السياسية و برامجها .

وبعد ، هذه خطوات عريضة لتشروع التغيير الديمقراطي ، كما نراه ، والذي تلججه سورية ، وينشده شعبها . يبقى مفتوحاً شاملة جميع القوى الوطنية من أحزاب سياسية وهيئات مدنية وأهلية وشخصيات سياسية وثقافية ومهنية ، يتقبل التزاماتهم وإسهاماتهم ، ويظل عرضة لإعادة النظر من خلال ازدياد جماعية العمل السياسي وطاقاته المجتمعية الفاعلة .
إننا نتعاهد على العمل من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد، ونعلن استعدادنا لتقديم التضحيات الضرورية من أجل ذلك، وبذل كل ما يلزم لإفلاح عملية التغيير الديمقراطي، وبناء سورية الحديثة وطناً حراً لكل أبنائها، والغاز على حرية شعبها، وحماية استقلالها الوطني .

دمشق في 16 / 10 / 2005

رياض سيف جودت

د. عبد الرزاق عيد سمير

د. فداء أكرم الحوراني د. عادل

عبد الكريم الضحاک هیثم

نايف قيسية

التجمع الوطني الديمقراطي في سورية

لجان إحياء المجتمع المدني

التحالف الديمقراطي الكردي في سورية

الجهة الديمقراطية الكردية في سورية

حزب المستقبل (الشيخ نواف البشير)

سعيد

النشار

زكار

المالح